قمّة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة

ما لها وما عليها



منشورات
جامعة سيّدة اللويزة

قمّة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة:

مــا لـهــا ومــا عــلـيـهــا

حـلـقـــة دراســـيّـة

قمّة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة:

ما لها وما عليها

تحـــريـــر جورج مغامس

منشـــورات جامعة سيّدة اللويزة© – الحقوق محفوظة

ص.ب.: ٧٢ زوق مكايل – لبنان

تلفون: ٠٩/٢١٨٩٥٠/١

فاكس: ٠٩/٢١٨٧٧١

www.ndu.edu.lb

الطّبعة الأولى ٢٠٠٤

القيـــاس ١٤,٥×٢١,٥ سم

تـنفيـــذ مطابع معوشي وزكريّا

ISBN 9953-418-94-2

قمّة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة
ما لها وما عليها

NDU PRESS
منشورات
جامعة سيّدة اللويزة

سهيل مطر
مدير عام العلاقات العامة في الجامعة

أيّها الأصدقاء

أرحّب بكم في جامعة سيّدة اللويزة، الجامعة التي تفتح أبوابها وقلبها لكلّ رأي حرّ، نظيف، مؤمن بلبنان، ساع إلى التقدّم والنموّ والحضارة. فباسم رئيس الجامعة الأب بطرس طربيه، وباسم الأسرة كاملة، أعتبر لقاءنا اليوم علامة مضيئة، في زمن العتمة، الذي يمثّله خير تمثيل، أهل السلطة المتقاتلون، المتناحرون، الهازئون بنا وبمصالح الناس وبمصير أولادنا وطلاّبنا، والذين يهدّدون بعضهم بعضاً، بالاحتكام إلى الدستور وتطبيقه... تراهم إلى من كانوا يحتكمون وماذا كانوا يطبّقون؟

أيّها الأصدقاء

محزن أن نفتتح لقاءنا بهذا الواقع المؤلم، ولكنّه الواقع الذي يجعلنا نطرح السؤال التالي: هل يمكن لهؤلاء، وهم أهل لنا وأصدقاء، أن ينهضوا بالوطن، نحو الخير والسلام والطمأنينة؟

ولكن، دعونا منهم ومن أخبارهم، وتعالوا نبحث قضايا الانسان والانسانيّة، في عالم اليوم، انطلاقاً من موضوع البيئة والمياه، وصولاً إلى قمّة جوهانسبرغ وما تعد به من اقتراحات وحلول.

وهنا لا بدّ من ذكر بعض الأرقام التي يمكن أن تقدّم لهذه الندوة:

- مليار إنسان في حاجة ماسّة إلى المياه.
- ١٢ مليون شخص يموتون سنويّاً من العطش.

- ٣ ملايين طفل يموتون سنوياً جرّاء تلوّث المياه.

- ٤ مليارات إنسان يفتقدون المرافق الصحيّة الملائمة.

فإذا قلبنا الصفحة، وجدنا أنّ مليارات الدولارات تنفق على الحرب والعنف والإرهاب والموت.

اليوم، بالذات، قرأت أنّ مليار دولار، تنفق أسبوعيّاً، على الجيش الأميركيّ في العراق. أيّ تناقض؟ وأيّ مستقبل؟ ومتى يستفيق قادة العالم ويجعلون من العولمة طريقاً لسعادة الإنسان، لا للقضاء عليه؟

أيّها الأصدقاء

شكراً لكم ولجميع الحاضرين والمحاضرين، وتحيّة تقدير للتجمّع اللبنانيّ لحماية البيئة، بشخص رئيسه وأعضائه، ولا سيّما الدكتور جورج أبو جودة، الذي ساهم في تنظيم هذا اللقاء؛ وأملنا كبير بأن يستفيق أهل القرار... وحتّى ذلك الحين، سنبقى نرفع الصوت... ونغنّي:

يا ريت في صرّخ بوجّ الكبار   وقلّهن حاج تلعبوا فينا

ومن له أذنان سامعتان فليسمع.

د. جورج أبو جوده
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ
والمنسّق المقيم للأمم المتحدة سابقاً

أودّ بداية توجيه كلمة شكر من القلب لحضرة الأب الرئيس بطرس طربيه لتكرّمه باستضافة هذه الندوة في ربوع جامعتنا العزيزة، كما أتوجّه بتحيّة خاصّة إلى أخي العزيز سهيل مطر لجهوده المميّزة وسهره على توفير كلّ الدعم من أجل تنظيم الندوة. على كلٍّ، إنّها ليست المرّة الأولى يتعاون فيها التجمّع مع الجامعة، بعد أن حظي تجمّعنا بدعم الجامعة لمشروع الروزنامة البيئيّة التي يصدرها سنويّاً.

لقد بدأت مسيرة اهتمام المجتمع الدوليّ بالبيئة منذ ثلاثة عقود من الزمن، يوم عُقد مؤتمر استكهولم في السويد سنة ١٩٧٢ حول البيئة البشريّة، فكان أهمَّ حدث حضاريّ في القرن العشرين. جمع ١١٣ دولة في أوّل مؤتمر شامل حول القضايا البيئيّة، وشكّل منعطفاً تاريخيّاً لمسيرة البشريّة نحو التطوّر والتنمية.

ثمّ أعقبته مبادرة الأمم المتحدة إلى تأليف اللجنة الدوليّة للبيئة والتنمية (المعروفة بلجنة Bruntland) التي أَطلقت في تقريرها المشهور "مستقبلنا المشترك" سنة ١٩٨٧ التعريف الأكثر قبولاً للتنمية المستدامة على أنّها التنمية التي تؤمّن احتياجات الحاضر من دون حرمان الأجيال القادمة من تحقيق احتياجاتها كذلك. كما أنّها جعلت من التنمية المستدامة السبيل الوحيد إلى مستقبل مضمون وواعد للمجتمع البشريّ.

بعد ذلك عُقدت "قمّة الأرض" في ريو دي جانيرو/البرازيل سنة ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية، فكانت الاجتماع الأوسع في التاريخ حيث اجتمع رؤساء ١٧٩ دولة وكبار رجالاتها التي أطلقت مبدأ التنمية المستدامة كمدخل رئيسيّ لمستقبل أفضل للبشريّة، وصدر عنها نداء ريو وبرنامج العمل المتكامل "الروزنامة ٢١" (Agenda 21) التي هي روزنامة التغيير، إلى أن عُقدت قمّة جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا) للتنمية المستدامة سنة ٢٠٠٢ تحت عنوان رئيسيّ: مراجعة ما تحقّق من "روزنامة ٢١" ووضع خطّة تنفيذيّة بالأولويّات والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل مختلف البلدان والمنظّمات الدوليّة والقطاع الأهليّ والقطاع الخاص وجميع الفرقاء المعنيين من أجل تحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة.

من هنا كانت مبادرة التجمّع اللبنانيّ لحماية البيئة للتعاون مع جامعة سيّدة اللويزة لعقد هذه الندوة في حرم هذا الصرح الأكاديميّ الكبير، لنطرح معاً ماهيّة قمّة الأرض هذه، وما يمكن أن تكون مفاعيلها في مجتمعنا اللبنانيّ.

أيّها الأحبّاء،

قدّم الأمين العام للأمم المتّحدة، كوفي أنان، قبل انعقاد القمّة بين ٢٦ آب و٤ أيلول سنة ٢٠٠٢، تقريراً عمّا أنجز منذ قمّة ريو، فقال إنّ التقدّم الحاصل منذ ذلك الوقت كان مخيّباً للآمال. وكذلك فعل الرئيس شيراك حيث قال في مطلع خطابه أمام القمّة "بعد عشر سنوات من مؤتمر ريو ليس هناك ما نحتفل به. البيت يحترق ونحن نشيح بوجهنا إلى الجهة الأخرى". وبدل أن تعمل القمّة على تحمّل المسؤوليّة الجماعيّة في الاتفاق على برنامج محدّد وملموس لتنفيذ خطط "الروزنامة ٢١" كما أقرّتها قمّة ريو، فقد صدر عنها

خطّة عمل حول التنمية المستدامة مستعملة العبارات المألوفة عمّا يؤمل أن يحصل من دون وضع برنامج مرتبط بجدول زمنيّ أو مصادر تمويل محدّدة أو آليّات للتنفيذ. مع العلم أنّ القمّة في خطّة العمل هذه أكدّت بقوّة وحزم التزامها بمبادئ ريو والتنفيذ الكامل للروزنامة ٢١. وكذلك فعلت في البيان السياسيّ فأكّدت بعبارات كبيرة أِلفنا تردادها في مثل هذه المؤتمرات عن المسؤوليّة الجماعيّة لدعم وتقوية التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: التنمية الاقتصاديّة والتنمية الاجتماعيّة وحماية البيئة على جميع المستويات.

ثمّ إنه يجب ألاّ ننسى أنّ قمّة جوهانسبرغ عُقدت ولمّا يمضي على أحداث ٢٠٠١ عامٌ واحد. فالتخطيط للتنمية المستدامة غير ممكن في جوّ عالميّ موبوء بتداعيات ذلك الحدث الإرهابيّ المشؤوم، والإرهاب يولّد طبعاً الرهبة واللاعقلانيّة عند الناس... ومن ناحية ثانية يجب الاعتراف أنّه منذ الثورة الصناعيّة قبل أكثر من قرنين ارتكز النموّ الاقتصاديّ إلى حدّ لا يستهان به على افتراضات وأنشطة كثيرة غير مسؤولة. وعن ذلك قال الأمين العام للأمم المتّحدة كوفي أنان في رسالته إلى القمّة: "لقد ملأنا الفضاء بنفايات أصبحت تهدّد حياتنا بالخطر في شكل التغير المناخي العام، وأتلفنا الغابات والثروات السمكية، وسمّمنا الأرض والماء على حدّ سواء، وفي الوقت نفسه تَواصل الإنتاج والاستهلاك في ارتفاع مذهل ترك الكثير من الناس - في الواقع غالبيّة الإنسانيّة - إلى الوراء ضحايا الفقر واليأس والفساد السياسيّ". ومن هنا فقد طرح الأمين العام خمس قضايا ذات الأولويّة الملحّة أثناء التحضير لأعمال القمّة، وهي: المياه - الطاقة - الصحّة - الزراعة - التنوّع البيولوجيّ (WEHAB) - فوفقاً لتقارير الأمم المتّحدة هناك حوالى ٤٠ بالمئة من سكّان العالم يواجهون مشاكل حقيقيّة في تأمين المياه، كما أنّ أكثر من مليوني طفل يلقون حتفهم سنويّاً بسبب تلوّث المياه. وترتبط المياه ارتباطاً وثيقاً بالصحّة

والزراعة والطاقة والتنوّع البيولوجيّ. فبدون تحقيق أيّ تقدّم في مجال المياه سيكون تحقيق أهداف التنمية في هذه الألفيّة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً. فالمياه هي العنصر الأساسيّ في التنمية وتخفيفِ أعباء الفقر. هذا الفقر تفاقم منذ قمّة ريو بحيث قُدِّرَ أنّ أكثر من مليار شخص يعيشون في فقر مدقع على أقلّ من دولار واحد يوميّاً، ونصف سكّان العالم (٣ مليار نسمة) لا يتجاوز دخلهم اليوميّ دولارين. مع العلم أنّ البلدان الأوروبيّة المتقدّمة تصرف على كلّ بقرة حلوب عندها دولارين يومياً، كما قال د. توبفر، المدير التنفيذيّ لبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة الأسبوع الفائت في بيروت.

مشكلة الفقر في البلدان النامية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً كذلك بتفاقم مشكلة ديون هذه البلدان. فلقد قُدِّرت هذه الديون بنحو ٩٠ مليار دولار سنة ١٩٧٠، وعند نهاية القرن الماضي فاقت ألفي مليار دولار. فكيف السبيل إلى كسر هذه الحلقة المفرغة الجهنميّة عندما نعلم أنّ نسبة المساعدات الإنمائيّة الخارجيّة إلى الدول النامية قد تراجعت بمجملها من ٠,٣ بالمئة من الدخل القوميّ للدول الصناعيّة إلى ٠,٢ بالمئة منذ مؤتمر الأرض في ريو سنة ١٩٩٢، حين التزمت تلك الدول بجعلها تصل إلى ٠,٧ بالمئة. فقد جاء في البيان السياسيّ للقمّة: "إنّنا نتشارك في شعور جماعيّ بأنّ هناك حاجة إلى تغيير الأسلوب الذي نتعامل به مع أنفسنا كبشر على هذا الكوكب". غير أنّ الواقع المرير هو أنّ "حوار الطرشان" استمرّ خلال القمّة كما قال رئيس فنزويلا هوغوشافيز ورئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى المؤتمر. فلم يوافق أحد فيها على تمويل محدّد لصندوق مواجهة الفقر، مع العلم أنّ الهوّة تزداد اتّساعاً بين الدول المتقدّمة والدول النامية، ما يشكّل تهديداً رئيسيّاً لرخاء العالم وأمنه واستقراره، وبالتّالي لأمكانيّات التنمية المستدامة. فهل ينجح الرئيس البرازيليّ Lula الذي دعاه الرئيس شيراك وعدداً قليلاً من زعماء العالم

الثالث للمشاركة في قمّة الدول الصناعيّة الثماني في إيفيان بفرنسا منذ أسبوعين في إقناعهم بقبول مشروعه للمساعدة في حلّ مشكلة الجوع عن طريق إنشاء صندوق للتضامن الدوليّ تغذّيه أموال من مصاريف التسلّح، من أجل توفير الطعام والدواء للشعوب الفقيرة، وخصوصاً لمحاربة مرض فقدان المناعة (AIDS) المنتشر في أفريقيا على الأخصّ؟

فالرئيس البرازيليّ يعرف أكثر من كثيرين غيره من زعماء العالم ماهيّة الفقر وأخطار ممارسات الشركات المتعدّدة الجنسيّة، وقد استشهد في غابات الأمازون المشهورة تشيكو منديس مدافعاً عن الثروة الهائلة في التنوّع البيولوجيّ لكي تبقى للإنسانيّة الرئةُ الأكبر لتوازن المناخ في العالم.

وإلى أين من هنا؟ إلى العودة إلى دعم الأمم المتّحدة فعليّاً بتمكينها من لعب دورها "القياديّ" في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. ليس هناك من طريق آخر وفقاً لما أكّدت عليه القمّة في البند ٣٢ من إعلان جوهانسبرغ من "أنّ الأمم المتّحدة هي الأجدر لذلك"، وخصوصاً، كما أرى، من طريق برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ وبرامجه المنتشرة في مختلف البلدان النامية. فالخبرة الثمينة التي اكتسبها البرنامج في السعي لتطبيق الروزنامة ٢١، خصوصاً على المستويات الوطنيّة والمحليّة، تؤهّله لمتابعة وتكثيف نشاطاته بالتعاون الوثيق مع جميع الفئات المعنيّة من حكوميّة وقطاع أهليّ وأكاديميّ وخاصّ.

ومن إيجابيّات القمّة كذلك تأكيدها دعم مرفق البيئة العالميّ (GEF) بتعهّدات تمويليّة تصل إلى ٣ مليار دولار مخصّصة لأنشطته حتى عام ٢٠٠٦، وهي الأكبر منذ إنشائه.

ثمّ إنّه بالرغم من التقييم الإجماليّ بأنّ القمّة كانت مخيّبة للآمال، فإنّ مجرّد انعقاد أضخم منتدى عالميّ في التاريخ لـ ١٩١ دولة بكلّ قطاعاتها الحكوميّة والأهليّة والخاصّة يجعلها أهمّ وأفضل منبر للحوار وتبادل المعلومات وطرح الأفكار من أجل خلاص كوكبنا الذي هو واحدٌ لجميعنا ودعم التنمية البشريّة لتحقيق الازدهار العالميّ والعدل والسلام.

وهكذا فإنّ العبء الأكبر والأساسيّ يقع على عاتق الدول والمجتمعات نفسها كي تنهض لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتها ضمن إطار وطنيّ متكامل وبتعاون مع منظّمات الأمم المتّحدة المعنيّة وغيرها من الهيئات الدوليّة.

وفي الختام أودّ أن أؤكدّ على نقطتين:

أوّلاً فيما يتعلق بلبنان، أدعو إلى تطوير الإطار المؤسسيّ المتمثّل باللجنة الوطنيّة للتنمية المستدامة ودعوة مؤسسات المجتمع كي تكون جزءاً منها، إذ إنّ لكلٍّ دوره في دفع مسيرة التنمية.

أمّا النقطة الثانية فتتعلّق بالدول النامية عموماً، إذ إنّها لا تفعل الآن إلاّ الردّ على مبادرات الدول الصناعيّة. فإذا أرادت أن تكون محاوراً فعّالاً، فما عليها إلاّ أن تشكّل أمانة فنيّة تضمّ فريق عمل متخصّصاً، وله خبرة في التعامل الدوليّ والمؤتمرات من أجل بلورة احتياجات وأولويّات هذه الدول وتطوير مبادراتها تجاه الدول الصناعيّة.

أشكر لكم إصغاءكم، أيّها الأصدقاء، وأتمنّى لندوتنا التوفيق في تحقيق ما نسعى إليه ولنصغي إلى محاضرينا الأعزّاء يقيّمون لنا أعمال القمّة ويحدّثوننا عن نتائجها المنتظرة على لبنان.

د. بيرج هتجيان
مدير عام وزارة البيئة

قمّة جوهانسبرغ:
جذورها وحاضرها وآفاقها وتأثيرها على لبنان

أشارك الحضور في فكرة تراودني دائماً، هي هاجس لديّ، وهي أنّه على الانسانيّة التفكير في نفسها قبل أيّ شيء آخر. والشيء الأساسيّ الذي رأيته في قمّة جوهنسبورغ هو أنّنا دائماً نفكّر في إدارة البيئة والموارد الطبيعيّة والمياه، لكنّنا لا نفكّر كيف ندير أنفسنا، نحن الجهة المتسلّطة المسؤولة عن إدارة كلّ شيء، ولسنا مسؤولين عن إدارة أنفسنا.

قبل البدء في المداخلة، سأتناول النقاط التالية:

- إذا فكّرنا في حضور الانسان على الكرة الأرضيّة، فهو آخر الكائنات الحيّة التي وجدت وخلقت مجدّداً على الكرة الأرضيّة.
- إذا فكّرنا في انتشارنا، فنحن الأقلّ انتشاراً بين الكائنات الحيّة من نبات وحيوانات وبكتيريا وفيروسات.
- نحن الأقلّ اكتشافاً، فقد اكتشف أميركا وجود بعض البكتيريا والفيروسات في الكواكب الأخرى؛ أي إنّ هناك حياة خارج الكرة الأرضيّة.
- نحن الأقلّ تعميراً، نعيش حوالى ٧٠ عاماً، بينما السلحفاة تعيش ١٤٠ سنة والأرزة تعيش ٣٠٠ سنة.

- نحن الأكثر تأثّراً بالأمراض وتعرّضاً لعدّة أنواع من الأمراض والآفات.

- نحن الأقلّ إبداعاً؛ فقد تعلّمنا الطيران من العصفور، والسباحة من الحيوانات، وسنظلّ الأقلّ إبداعاً إذا استمرّينا في العيش في المدن التي هي من صنع الإنسان، لأنّه كلّما ابتعد الانسان عن الطبيعة، ضاقت مخيّلته.

- نحن الأقلّ تأقلماً، لا يمكن أن نعيش من طرح ٤٠ لزائد ٤٠ بالحرارة، بينما هناك كائنات حيّة تعيش.

- نحن الأكثر تخريباً.

- الإنسان هو الحلقة الأضعف في النظام الايكولوجيّ، ومن الممكن أن ننقرض مثلما ينقرض أي كائن حيّ على الكرة الأرضيّة وهذا ناتج عن أنانيّتنا كإنسانيّة في تسخير الكرة الأرضيّة والموارد الطبيعيّة لمصالحنا الآنيّة.

مشكلة التنمية المستدامة هي أنّ الإنسان يفسّر الأديان السماويّة كما يريدها، وينظر إليها بطريقة ضيّقة جدّاً تفسيراً لمصالحه الشخصيّة والآنيّة، لليوم وليس للغد.

المداخلة بواسطة الكمبيوتر

عنوان المداخلة: ماضي وحاضر ومستقبل قمّة الأرض للتنمية المستدامة. هذه المحاضرة تجمع أفكار جميع العاملين في وزارة البيئة وشركاء الوزارة من قطاع أهليّ ومجتمعات أهليّة وجامعات ومنظّمات الأمم المتّحدة التي تتابع أعمالنا وتشاركنا في النتاج الذي نحقّقه في لبنان.

بدأت الأمور سنة ١٩٧٢. وأتوقّف عند حادثة حصلت في إيطاليا، وهي انفجار معمل السيديسو الذي لوّث منطقة كبيرة في إيطاليا، حيث نتج عن

ذلك وزارة البيئة الايطاليّة. سنة ١٩٧٢ كانت محطّة أساسيّة للبدء في خلق ما يسمّى بوزارات بيئة بمختلف أسمائها ومهامّها.

شارك في مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والإنسان، ستوكهولم حزيران ١٩٧٢، ممثّلون عن ١١٣ دولة؛ وهو أوّل مؤتمر بيئيّ. تطرّق الاعلان إلى الابتعاد عن التوجّه القطاعيّ إلى توجّه أكثر شمولاً يتضمّن كلّ أوجه الحماية البيئيّة والتأكيد على المحافظة بدلاً من المعالجة الشموليّة لتفاعل المجتمع مع البيئة.

وقد تكلّم المحاضرون عن مؤتمر قمّة الأرض حول التنمية المستدامة في الريو دي جينيرو، حزيران ١٩٩٢؛ وهو ثاني مؤتمر بيئيّ، حضره ممثّلون عن ١٧٩ دولة ونتج عنه ٢٧ بنداً، من أهمّها:

- حقّ الأجيال في التنمية المستدامة وحماية البيئة لتحقيق ذلك.
- تحمّل الدول المتطوّرة مسؤوليّاتها في حال الإضرار بالبيئة.
- "الملوِّث" يدمغ، وهو عنوان كبير في عمل وزارة البيئة والتشريع اللبنانيّ.

وتطرّق المحاضرون أيضاً إلى مؤتمر الريو +٥، في شباط ١٩٩٧؛ وهو ثالث مؤتمر بيئيّ حضره ممثّلون عن ١٣ دولة. وقد تمّ مراجعة الخطط الوطنيّة للتنمية المستدامة وتنفيذ المصادقة على الاتفاقيّات الدوليّة وتنظيم اتفاقيّات جديدة ووضعها قيد التنفيذ ومتابعة اللجنة العليا للتنمية المستدامة (U.N Comission on Sustainable Development) عمليّة التقدّم في التنفيذ حول العالم.

وانعقد سنة ٢٠٠٢ مؤتمر القمّة العالميّ حول التنمية المستدامة في جوهنسبورغ، وحضره ممثّلون عن ١٨٩ دولة. وكانت المشاركة واسعة

النطاق لجميع فئات المجتمع (مجتمع أهليّ وخاصّ وأكاديميّ وشركات خاصّة وحكومات...) وكان تركيز اهتمام العالم وتوجيه الأعمال الدوليّة صوب مواجهة التحدّيات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

كيف حاول لبنان ترجمة المؤتمر الأوّل، الثاني والثالث؟

وقّع لبنان سنة ١٩٩٤ على إعلان الريو والاتفاقيّات التالية:

- اتفاقيّة الأمم المتّحدة حول التنوّع البيولوجيّ، بموجب قانون رقم ٣٦٠.

- اتفاقيّة الأمم المتّحدة حول تغيّر المناخ، بموجب قانون رقم ٣٥٩.

وسنة ١٩٩٥، أبرم لبنان اتفاقيّة مكافحة التصحّر بموجب قانون رقم ٤٦٩.

وفي نيسان ١٩٩٣، وتحريكاً لاتفاقيّة الريو دي جينيرو، تمّ تأسيس وزارة البيئة في لبنان كجهاز حكوميّ مسؤول عن الإدارة البيئيّة المستدامة.

وشاركت وزارة البيئة مع المؤسّسات الدوليّة المانحة لتنفيذ مشاريع بيئيّة وتنمويّة مستدامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الذي أطلق في تمّوز ١٩٨٨.

تحضيرات لبنان إلى مؤتمر جوهانسبرغ

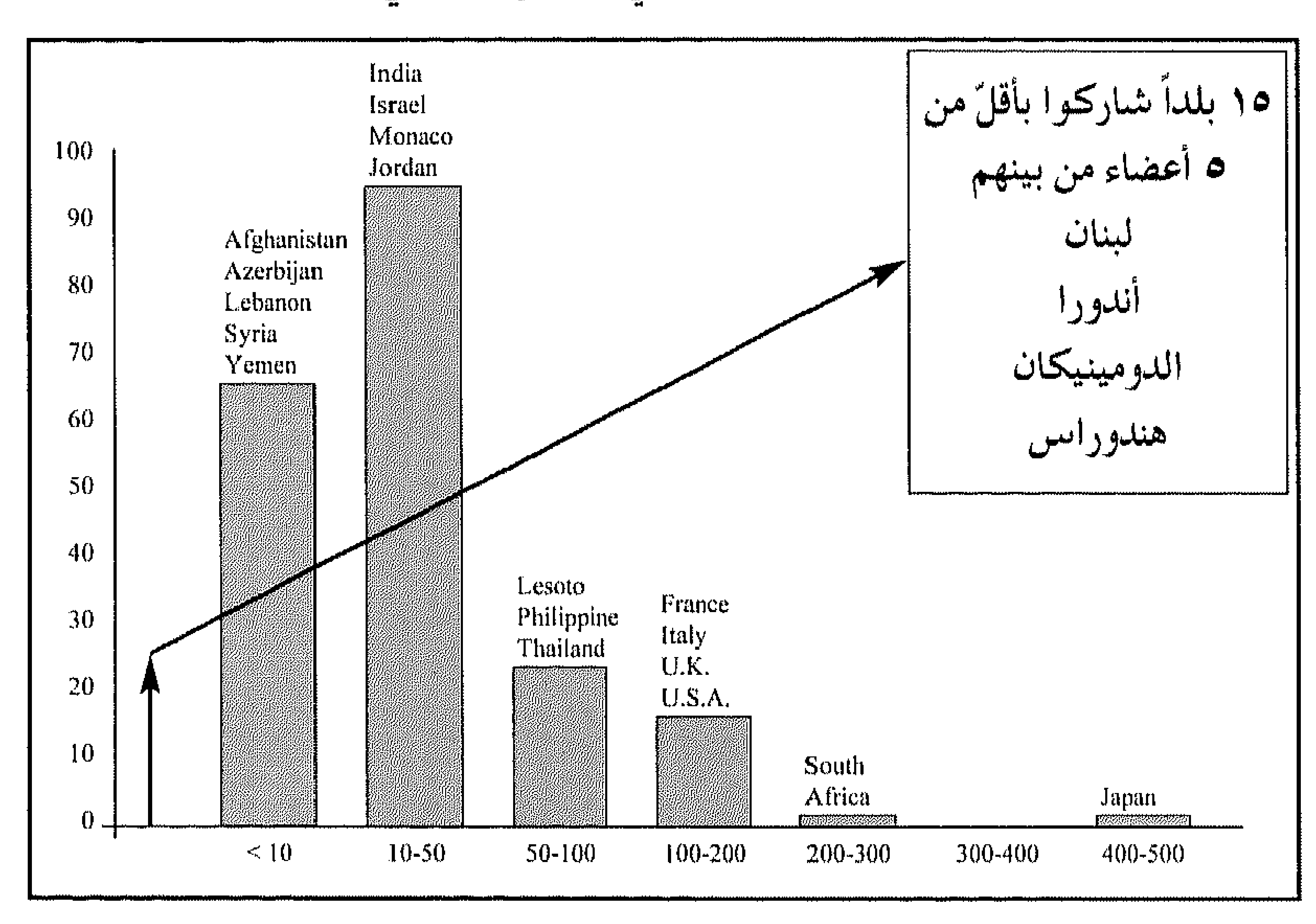
تمّ تأليف اللجنة الوطنيّة للتنسيق والإشراف ومتابعة تنفيذ أعمال اللجان الحكوميّة الفرعيّة ولمتابعة تنفيذ خطط العمل والمقرّرات الصادرة عن المؤتمرات الدوليّة، (قرار رقم ٧٨ تاريخ ١/١٠/١٩٩٧) وتكليف اللجنة الوطنيّة الآنفة الذكر، والتي تضمّ جميع الأطراف المعنيّة بالتنمية المستدامة مهمّة إعداد التقرير الوطنيّ إلى مؤتمر الأمم المتّحدة حول البيئة والتنمية – جوهانسبرغ، تحت إشراف وزارتي الخارجيّة والبيئة، قرار مجلس الوزراء رقم ١١ تاريخ ٢٩/١١/٢٠٠١.

ثمّ كلّف مجلس الوزراء هذه اللجنة إعداد التقرير الوطنيّ المنوي تقديمه إلى قمّة جوهانسبرغ ٢٠٠٢. وعقدت ورشات عمل في ٢٠٠٢/١/١٧ و١٥/٤/٢٠٠٢ وبعد نقاش حادّ ووجهات نظر مختلفة تمّ التوصّل إلى وضع التقرير الوطنيّ الذي أطلق في مؤتمر صحافيّ في وزارة الخارجيّة في ٢٢/٨/٢٠٠٢. وساعد في وضع هذا التقرير الوطنيّ برنامج الأمم المتّحدة وتمحور حول ٤ مواضيع: الاقتصاد، الاجتماع، البيئة والحكمية.

مشاركة لبنان في مؤتمر جوهانسبرغ: ٢٧ آب - ٦ أيلول ٢٠٠٢ في مركز ساندتن للمؤتمرات - جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. ترأّس الوفد وزير البيئة الدكتور ميشال موسى، وتألّف من مدير المنظّمات الدوليّة والمؤتمرات والعلاقات الثقافيّة السفير أنطون شديد من وزارة الخارجيّة، ومدير عام البيئة د. بيرج هتجيان، والقائم بأعمال سفارة لبنان في بريتوريا.

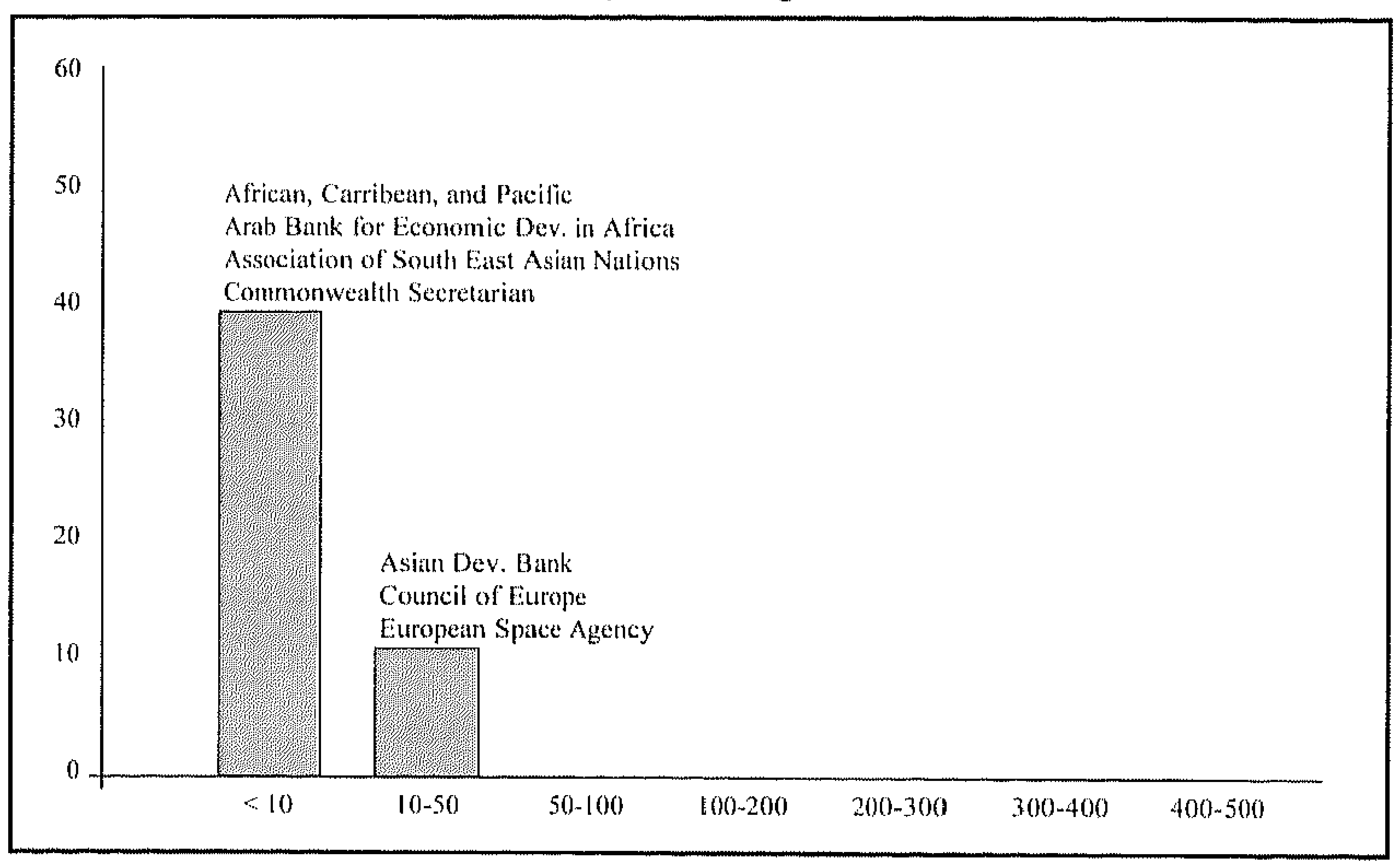
لمحة عن نسبة المشاركة

إحصاء حول كيفيّة مشاركة الدول الأخرى التي تتعاطى جدياً في مسألة التنمية المستدامة

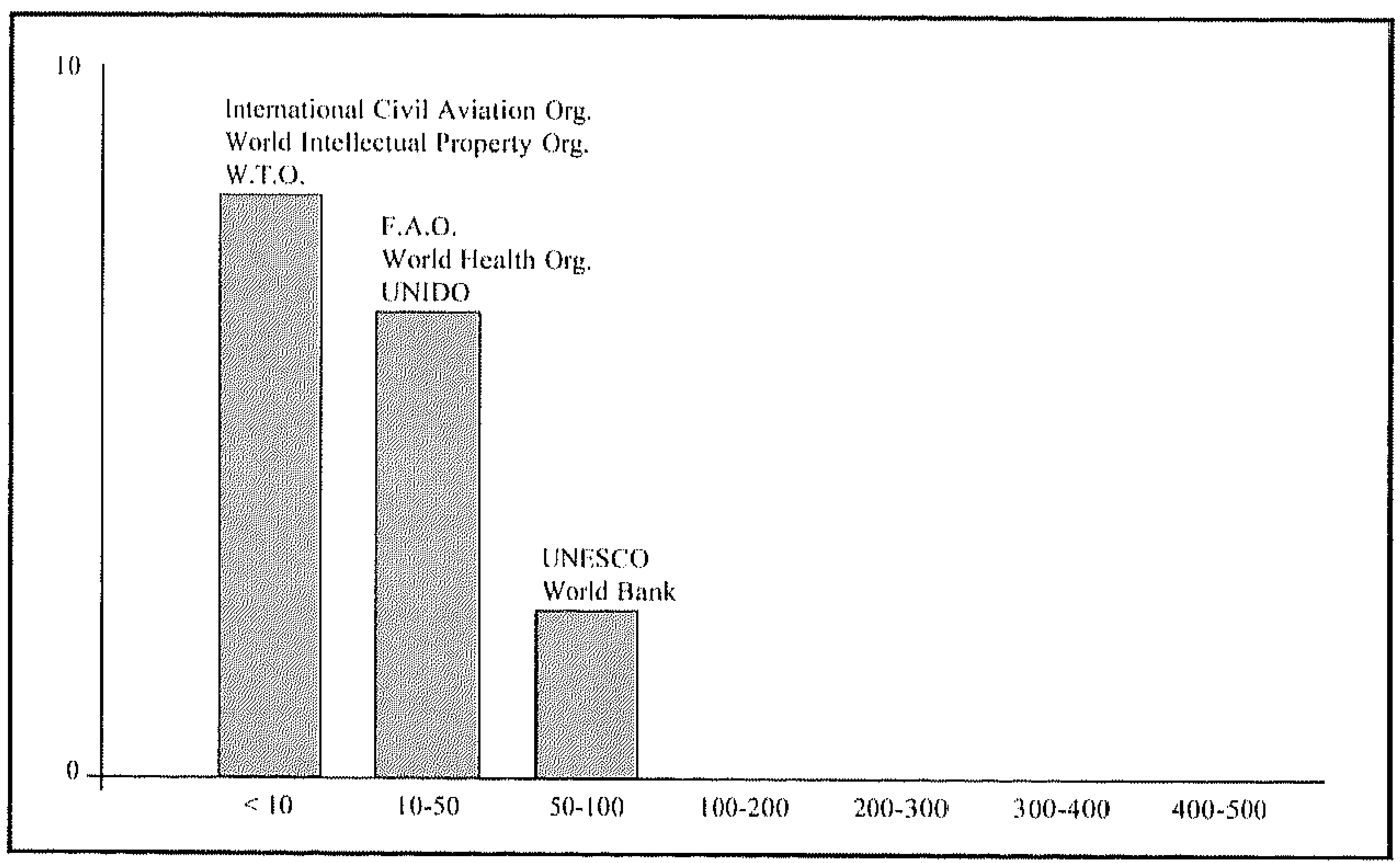


مؤتمر يضمّ ٤٢ ألف مشارك من مجتمع أهليّ خاصّ وأكاديميّ. حضور لبنان كان جدّاً خجولاً، وكانت اجتماعات ثنائيّة مع البنك الدوليّ للتمكّن من استقطاب المساهمات إلى لبنان لضخّها في قطاع التنمية المستدامة.

المنظّمات غير الحكوميّة المشاركة



المنظّمات الدوليّة المشاركة



ورفع الشراكة الموجودة بين لبنان وبرنامج الأمم المتّحدة الانمائيّ:
٧ شركات تولّد الطاقة عالمياً في البلدان الصناعيّة التي تجتمع لمساعدة البلدان النامية، لتكون عمليّة توليد الطاقة لديها أكثر بيئيّاً واقتصاديّاً.

نشاطات وأعمال الوفد اللبنانيّ

إلقاء كلمة لبنان

تقديم التقرير الوطنيّ

القيام باجتماعات عمل مع كلّ من:

- البنك الدوليّ
- برنامج الأمم المتّحدة الانمائيّ
- منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة
- EV
- الجامعة العربيّة
- جمهوريّة إيران الاسلاميّة
- الجمعيّات الأهليّة اللبنانيّة المشاركة



ما هي الايجابيّات التي حصلت في لبنان؟ (ترجمة لبنان لمؤتمر جوهانسبرغ)

كما سبق وتكلّم المحاضرون، هناك ٥ محاور، حدّدها الأمين العام للأمم المتّحدة:

- المياه والصرف الصحيّ
- الطاقة والصحّة
- الزراعة والتنوّع البيولوجيّ

أمّا عموديّاً فالمواضيع المترابطة مع هذه المواضيع هي:

- موضوع التربية ودور الجامعات	- التمويل
- تقوية القدرات	- التجارة
- الفقر	- الجنرة Gender

وحاولنا تقسيم هذه المواضيع:

- في موضوع تلوّث المياه: أصدرت وزارة البيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة، كتيّبات لتوعية الطلاّب.

- في الموضوع الماليّ: وضعت وزارة البيئة المعايير البيئيّة الوطنيّة للمحافظة على نوعيّة البيئة، وتحاول أن تكمل هذه المعايير معيّنةً محفّزات ماليّة للصناعيين تشجّعهم على الالتزام بها.

- في موضوع الزراعة والتربية: أصدرت وزارة البيئة كتيّباً للمزارعين عن كيفيّة استعمال بدائل غاز مثيل برومايد (Methyl Bromide) بصناعات غذائيّة (الخضار في البيوت البلاستيكيّة).

- وفي موضوع الزراعة والمال، تمّ قبول هبة نقديّة من صندوق متعدّد الأطراف لبروتوكول مونريال. (مرسوم رقم ٦٧٦٩)، وقيمة هذه المساهمة في مساعدة المزارعين لتطوير زراعاتهم وإمكانيّة تصديرها إلى الخارج ومحاولة تفعيل القطاع الزراعيّ اقتصادياً بقيمة ٤,٤ مليون دولار.

- وفي موضوع الزراعة نحاول وضع الادارة المتكاملة في القطاع الزراعيّ (قيد التحضير).

- وفي موضوع التجارة والزراعة، وضعنا تقريراً حول ماهيّة المشاكل التي تواجه تصدير المنتجات الزراعيّة والعوائق التي تفصل البضاعة اللبنانيّة عن الأسواق الاقليميّة العربيّة والأوروبيّة.

- وفي موضوع تقوية القدرات ولتطوير أداء الصناعة في لبنان، وضعت وزارة البيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة والاتحاد الأوروبيّ، الشروط البيئيّة المتعلّقة بالمؤسّسات الصناعيّة المصنّفة كي تلتزم بها وترفع أداءَها وتصدّر إلى الخارج حسب المواصفات العالميّة.

- وفي موضوع الطاقة والتربية، أطلقت الوزارة عدّة كتيّبات بالتعاون مع عدّة جهات، ومنها كتيّب حول التغيّر المناخيّ وتأثيره على الصحّة العامّة.

- وفي موضوع التمويل، هناك تحرّك، بالتعاون مع شركة كهرباء لبنان وبالاتصال مع رئيس تجمّع هذه الشركات الدوليّة، لمحاولة تشخيص وضع معمل الذوق الحراريّ. كما هناك عمليّة تفانٍ من قبل هذه المؤسّسة، وتحديداً العمّال، لتوليد الطاقة؛ فالحالة يرثى لها. نحاول تطوير هذا الموضوع. والعمليّة التشخيصيّة تقوم بها الشركات الدوليّة، وهي على جدول أعمالها.

- وفي موضوع الطاقة، وضعت وزارة البيئة، بالتعاون مع الأمم المتّحدة وعدّة هيئات، إرشادات للصناعيين وللفنادق وللمستشفيات كي تتلاءَم أكثر مع البيئة.

- وفي موضوع التربية، صدر عن وزارة التربية والتعليم العالي، سنة ١٩٩٨، منهج التربية الصحيّة والتربية البيئيّة.

- وفي موضوع التجارة، صدر قرار منع استيراد الحرير الصخريّ، رقم ١٧٤.

- وفي موضوع الصحّة، صدرت سنة ١٩٩٧ المذكّرة الارشاديّة لصناعة الاسمنت.

- وفي موضوع مكافحة الفقر في لبنان، رصدت الحكومة والمجلس النيابيّ، في ميزانيّة وزارة البيئة، موازنة للتحريج وقيمتها ٢٤ مليار، ما يخلق فرص عمل في المناطق النائية ويرفع المستوى البيئيّ.

ماذا بعد؟

ضرورة استمراريّة أعمال اللجنة المؤلّفة وفقاً للقار ٩٧/٧٨ لجهة متابعة أعمال وتنفيذ خطط العمل والمقرّرات الصادرة عن المؤتمرات الدوليّة.

تأليف المجلس الأعلى للبيئة بناءً إلى الباب الثاني، الفصل الثاني، المادّة السادسة من قانون حماية البيئة (قانون ٤٤٤/٢٠٠٢).



United Nations Development Programme
LEBANON

Environmental Management & Sustainable Development

The role of UNDP in following up on WSSD recommendations

by Dima Al-Khatib
Environment Programme Manager



UNDP Mission Statement

UNDP's mission is to help countries in their efforts to achieve sustainable human development by assisting them to build up their capacity to design and carry out development programmes in poverty eradication, employment creation and sustainable livelihoods, the empowerment of women and the protection and regeneration of the environment, giving first priority to poverty eradication.



UNDP Practice Areas

- Poverty Reduction
- Crisis Prevention and Recovery
- Energy & Environment
- Information & Communication Technology
- HIV / AIDS
- Democratic Governance



Energy & Environment Practice Area

UNDP aims at integrating environment in the National Development Frameworks, developing the capacity for the building of civil society organizations to plan and manage community-based environmental initiatives, and addressing global and regional environmental challenges as well as strengthening environmental governance at all levels in the areas of :

- **Water & sanitation**
- **Energy for sustainable development**
- **Dry lands agriculture**
- **Biodiversity & ecosystem services**
- ***Cross cutting: climate change; Governance; Policy; Capacity development***



World Summit for Sustainable Development

1- Global commitment

- WSSD has succeeded in generating a sense of urgency, commitments for action, and partnerships to achieve measurable results.

- 104 world leaders addressed the Summit and, all in all, more than 22,000 people participated in WSSD, including more than 10,000 delegates, 8,000 NGOs and representatives of civil society, and 4,000 members of the press

- WSSD Political Declaration



World Summit for Sustainable Development

2- Johannesburg Plan of Implementation

- ✓ Halving the proportion of people who lack access to clean water or proper sanitation by 2015,
- ✓ restoring depleted fisheries by 2015,
- ✓ reducing biodiversity loss by 2010, and
- ✓ by 2020, using and producing chemicals in ways that do not harm human health and the environment.
- ✓ For the first time countries committed themselves to increasing the use of renewable energy "with a sense of urgency" (*no target was adopted*).



World Summit for Sustainable Development

3- WEHAB Framework

The UN Secretary General has identified five key areas where difference can be made:

- ✓ Water and sanitation,
- ✓ Energy,
- ✓ Health,
- ✓ Agricultural productivity, and
- ✓ Biodiversity and ecosystem management



World Summit for Sustainable Development

4- Establishment of Partnerships

- WSSD has generated concrete partnership initiatives by and between governments, citizen groups and businesses, and launched more than 300 voluntary partnerships, each of which will bring additional resources to support efforts to implement sustainable development.

- Proposals for the Global Environment Facility to fund implementation of the Convention to Combat Desertification have already been adopted, and will have a major impact on improving agricultural practices in the drylands.

UNDP

WSSD related global commitments

The Millennium Summit held in September 2000 set an ambitious agenda for reducing poverty and improving lives:

1. Eradicating extreme poverty and hunger
2. Achieving universal primary education
3. Promoting gender equality and women's empowerment
4. Reducing child mortality
5. Improving maternal health
6. Combating HIV/AIDS, malaria and other diseases
7. Ensuring environmental sustainability
8. Developing a global partnership for development



WSSD follow-up at the UNDP Global level (1)

As the UN's global development network, UNDP helps countries implement sustainable development principles, connecting national and local initiatives to knowledge, experience and resources from around the world. UNDP supports capacity development at the country, regional and global levels to achieve the Millennium Development Goals, of which the most relevant to the WSSD is

Goal 7: ENSURING ENVIRONMENTAL SUSTAINABILITY



WSSD follow-up at the UNDP global level (2)

Several initiatives/mechanisms have been conceived for this purpose:

- Capacity 2015
- Drylands Development Center
- Energy for Sustainable Development
- Poverty & Environment Initiative
  UNDP GEF
- Water Governance
- Thematic Trust Fund on Energy and Environment
- Montreal Protocol (*MLF resources*)



WSSD follow-up at the UNDP local level

UNDP Lebanon

At the country level, UNDP operates in the context of a five-year plan, the Country Cooperation Framework (CCF). Lebanon's current CCF (2002 – 2006) identifies Environmental and Natural Resource Management as a key element of both the policy advisory interventions as well as an increasingly integrated component of the area development approach. The major challenge will be to mainstream environmentally-sound strategies at the national level, beyond regional interventions.



UNDP Partners

National

- ✓The Ministries of Environment, Agriculture, Water and Energy, line ministries
- ✓CDR
- ✓The Urban Planning Directorate
- ✓Non- Government Organizations
- ✓Municipalities
- ✓Research Institutes
- ✓Academia
- ✓The Private Sector



UNDP Partners

International

- ✓United Nations Agencies (UNICEF, UNIDO, WHO, FAO, ESCWA, etc)
- ✓The World Bank
- ✓The European Union
- ✓The Global Environment Facility (GEF)
- ✓The Multilateral Fund
- ✓The French Fund for the GEF (Fonds Francais pour l'Environnement Mondial)



UNDP Lebanon Areas of Operations

- ❑ Institutional Strengthening
- ❑ Capacity Building
- ❑ Biodiversity Conservation
- ❑ Climate Change & Energy Efficiency
- ❑ Protection of the Ozone Layer
- ❑ Combating Persistent Organic Pollutants
- ❑ Combating desertification & land degradation
- ❑ Water



Distribution of Areas of Operations

Ozone
24%

Biodiversity & Conservation of Natural Resources
28%

POPs
2%

Desertification
1%

Climate Change
21%

Capacity Building and Institutional Strengthening
24%



Environment portfolio growth since Rio



USD

25000000
20000000
15000000
10000000
5000000
0

1994 1995 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004

Year

Rio Follow-up

WSSD



Compliance with WSSD recommendations

- Assisting in the domestication of the JPOI

- Addressing the WEHAB Framework and opertationalizing it :

    - Servicing the priority needs of the country in the context of UNDP mandate & mission
    - Building on existing initiatives
    - Establishing new partnerships
    - Mainstreaming of environment into other developmental sectors



Additional info on UNDP projects

- ✓ www.undp.org
- ✓ www.undp.org.lb
- ✓ www.moe.gov.lb
- ✓ www.lari.gov.lb/agrobio
- ✓ www.public-works.gov.lb



د. أنطوان كرم
كليّة إدارة الأعمال والعلوم الأقتصادية في الجامعة

التنمية المستدامة: من جوهانسبرغ إلى أين؟

١- مقدّمة

لقد بدأ الاهتمام بقضايا البيئة، بشكل علميّ وجديّ وعلى المستوى الدوليّ، منذ مؤتمر ستوكهولم في العام ١٩٧٢. ثمّ جاء مؤتمر "ريو دو جانيرو" لعام ١٩٩٢ ليطرح محوريّة قضايا البيئة وليربطها بعمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وليركّز على ما أصبح معروفاً بمفهوم "التنمية المستدامة". ولقد نتج عن "مؤتمر ريو" الاعلان عن البرنامج العالميّ المعروف بـ "أجندة القرن ٢١". وجاءت قمّة جوهنسبرغ في آب - أيلول ٢٠٠٢ لتأخذ على عاتقها "مسؤوليّة جماعيّة بتعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة المترابطة والمتداعمة... على المستوى المحليّ والوطنيّ والاقليميّ والعالميّ"[١]. وركّزت قمّة جوهانسبرغ بشكل خاص على ضرورة التزام مختلف الدول بتطبيق القرارات والتوصيات التي توصّلت إليها القمّة. كما ألحّت على أنّ المسؤوليّة الرئيسيّة في التنفيذ وفي تحقيق التنمية الذاتيّة والمستدامة تقع على عاتق كلّ بلد. فالعالم الذي دعت إليه القمّة هو "عالم يحترم رؤية التنمية المستدامة وينفّذها"[٢]. بكلمة أخرى، فإنّ موقف "قمّة جوهانسبرغ" يتلخّص

١- تقرير مؤتمر القمّة العالميّ للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، الأمم المتّحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، ص ٢.

٢- نفس المرجع، ص ٣.

بالآتي: لقد حان وقت تنفيذ القرارات، وليتحمّل الجميع من دول ومؤسّسات دوليّة ووطنيّة وإقليميّة وهيئات أهليّة غير حكوميّة وأفراد مسؤوليّاتهم. بل يمكن القول إنّ قمّة جوهانسبرغ أتت بدعوة إلى حمل السلاح un appel aux armes، سلاح العلم والمعرفة والإلتزام بقضايا الإنسان والمجتمع والشفافية والديمقراطيّة والتعاون ومحاربة الفساد بأنواعه.

٢- عن مفهوم التنمية المستدامة ومؤشّراتها

٢-١ عن مفهوم التنمية المستدامة

لم يكن من السهل التوصّل إلى تعريف وتطوير مفهوم التنمية المستدامة (sustainable development développement durable). فلقد احتكر علماء الإقتصاد حتّى الستّينات من القرن الفائت مفهوم التنمية، واعتبر معظمهم أنّ النموّ الاقتصاديّ والتنمية الاقتصاديّة يؤدّيان بالضرورة إلى التنمية الاجتماعيّة والسياسيّة وإلى المحافظة على بيئة سليمة، أو، على الأقلّ، اعتبروا أنفسهم، كاقتصاديين، غير معنيين بالأمر، أو حتّى غير مؤهّلين لإبداء رأي علميّ متخصّص في هذه الأمور غير الاقتصاديّة. كذلك تأثّر موقفهم باعتقادهم أنّ القضايا والموارد غير القابلة للقياس الدقيق - كما في حال الموارد البيئيّة والبشريّة والمؤسّسات الاجتماعيّة - غير جديرة بالاهتمام العلميّ الحثيث. فقط في الآونة الأخيرة، وتحت ضغط التطوّرات الميدانيّة الملحّة، بدأ عدد متزايد من علماء الاقتصاد يعملون على انفراد، أو بالتعاون مع متخصّصين في العلوم الإجتماعيّة الأخرى، على إدخال العوامل والأهداف الاجتماعيّة في نظريّاتهم وتحليلاتهم وأبحاثهم. ولا يزال معظمهم حتى هذه اللحظة يشعرون بشيء من الحرج وعدم الراحة في التعامل مع قضايا البيئة وإدخالها في المحاسبة القوميّة. وحتّى الآن لا يزال عدد الاقتصاديين الذين انخرطوا في

المساهمة الجادّة في تعريف وتطوير وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة قليلاً للغاية.

والواقع أنّ أكثر تعريف شيوعاً لمفهوم التنمية المستدامة هو الذي قدّمه رئيس وزراء النروج السابق "برونتلانت" Brundland في عام ١٩٨٧ والذي عرّف التنمية المستدامة بأنّها "التطوّر الذي يؤمّن حاجات الحاضر (أي حاجات الأجيال الحالية) من دون أن يضحّي بحاجات أجيال المستقبل"[٣]. ومن الواضح أنّ هذا التعريف يتضمّن موقفاً أخلاقياً مفاده أنّه لا يحقّ للأجيال الحاضرة بأن تتصرّف بشكل يترتّب عليه حرمان الأجيال القادمة من مستوى معيشة ورفاه يقلّ عن الذي تتمتّع به أجيال اليوم[٤].

كذلك تصبح التنمية المستدامة في حالة خطر، أي تصبح التنمية غير مستدامة، إذا حاولنا أن نستمرّ في معدّلات استخدام الموارد على وتيرة متزايدة في ظلّ وجود بنية أفضليّات preference structure معيّنة وتكنولوجيّات وموارد طبيعيّة واقتصاديّة وبشريّة واجتماعيّة محدّدة (حجماً ونوعاً) في لحظة ما. فلن يكون ذلك ممكناً إلاّ إذا كان المجتمع مستعدّاً لتغيير أولويّاته أو كثافة الموارد التي تتطلّبها تكنولوجيّاته المستخدمة أو تمديد الآفاق الزمنيّة لتنفيذ قراراته وأهداف خططه وسياساته[٥].

٢-٢ عن مؤشّرات التنمية المستدامة

وإذا كان من المطلوب تنفيذ قرارات "قمّة جوهنسبرغ"، إلاّ أنّه يجب ألاّ يظنّ أنّ كلّ المسائل النظريّة والمفاهيميّة والتطبيقيّة الهامّة المتعلّقة بمفهوم التنمية

٣- World Development Report 2003, World Bank, chapter 2, P. 14

٤- نفس المرجع والصفحة.

٥- نفس المرجع، ص ١٣.

المستدامة قد تمّ إيجاد الحلول لها. فمسألة بناء واختيار مؤشّرات التنمية المستدامة المناسبة والقادرة على وصف الوضع الحاليّ للموارد على اختلافها والتغيّر المتأتّي عليها نتيجة سياسات معيّنة متّبعة، أو نتيجة سياسات مطلوبة لم تتّبع، هي مسألة لا تزال تقبل تمحيصاً إضافيّاً، ومساهمات علميّة جديدة.

ومن هذه المساهمات الممكنة والمفيدة ما يتعلّق ببناء وتطوير مؤشّرات تقيس بالدقّة الممكنة الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والبشريّ والبيئيّ في بلد ما (أو في مجموعة من الدول) في لحظة ما، وتطوّر هذه المؤشّرات مع مرور الزمن سواء باتجاه التحسّن أو نحو الانتكاس.

ومن غرائب الأمور أنّ الناس ميّالون للوثوق والاستشهاد بالأرقام والمؤشّرات، حتّى حين يجهلون كنهها وطرق احتسابها وما يمكن الاستخلاص منها. وربّما يكون سبب ذلك هو الرهبة التي يحسّ بها معظم الناس من الرياضيّات والحساب، فيميلون، للتعويض عن ذلك ولتغطية جهلهم ورهبتهم، إلى الوقوع أسرى الأرقام المفيدة أحياناً والمضلّلة على حدّ السواء. والأكثر غرابة من ذلك، وربّما من أسرار الكون، أن يكون معظم ما يمكن قياسه من أمور الحياة والمجتمع ليس أهمّها، وما يصعب أو يستحيل قياسه هو غالباً ما يكون الأكثر أهميّة. وهكذا نستطيع مثلاً أن نحتسب دخلنا وإنفاقنا واقتناءنا للسلع والأشياء، في حين يصعب - أو يستحيل - احتساب قيمة الروحانيّات والصداقات والصدق والشفافيّة والسعادة. يبقى أنّ الإنسان يرغب مثلاً في معرفة نسبة السكّر في دمه ودرجة حرارته ووزنه كلّما شكّك في وضعه الصحيّ، أو أراد فقط الإطمئنان.

وعليه ليس بالأمر الغريب أن يكون العلماء والباحثون والمؤسّسات الدوليّة قد وضعوا في التداول حوالى ١٠٠-١٤٠ مؤشّراً لقياس التنمية المستدامة (أو لغيابها) تغطّي الأوضاع والجوانب المختلفة للموارد والموجودات الاقتصاديّة والبشريّة والبيئيّة والاجتماعيّة. وإذا كان هناك بعض الحسنات في تكاثر هذه المؤشّرات التفصيليّة، فإنّ الأمر لا يخلو من السلبيّات والغموض. ولو كان الأمر ممكناً لكانت الحالة المثلى أن يكون عندنا مؤشّر واحد ورقم واحد عن مستوى رفاهية، بل وسعادة البلدان. فمن المفيد مثلاً أن نعرف أنّ مؤشّراً موحّداً لأسعار الأسهم في اليابان (مؤشر "النيكي Nikkei Average) يصل في الوقت الحاضر إلى مستوى يقارب الـ ٩٠٠٠ نقطة، بعد أن وصل قبل عدّة سنوات إلى أكثر من ٢٧٠٠٠ نقطة! فيكون المؤشّر قد انخفض بنسبة الثلثين (٦٧٪) خلال بضع سنوات، ما يعطينا فكرة جيّدة عن مدى تدهور الاقتصاد اليابانيّ منذ بداية التسعينات. لكن، عندما يحاول المرء قياس وضع الموارد البيئيّة والاجتماعيّة، يكتشف بسرعة أنّه ليس من السهل التوصّل إلى مؤشّر موحّد، وذلك لعدّة أسباب، منها الطبيعة غير الكميّة لبعض مكوّنات هذه الموارد، ولكونها لا تدخل عادة الأسواق لمعرفة قيمتها التجاريّة، ولاعتماد وحدات قياس مختلفة باختلاف هذه الموارد (كأن نقول إنّ متوسّط دخل الفرد في لبنان هو حوالى ٤٠٠٠ $ في الوقت الحاضر، وانبعاث ثاني أوكسيد الكربون في لبنان في عام ١٩٩٨ وهو ٥,١ طنّ للفرد الواحد)، بل وربّما لاستحالة قياس بعض الموارد وموجودات رأس المال البشريّ والاجتماعيّ والبيئيّ، كالهواء ونوعيّة وكفاءة المؤسّسات الاجتماعيّة ودرجة التعاون والصدق بين الناس، وما شابه. وهكذا إذا كان من الصعب جدّاً التوصّل إلى مؤشّر موحّد للتنمية المستدامة، يصبح من الأفضل الاكتفاء بعدد قليل من المؤشّرات (٥ - ١٠) على شرط أن تغطّي أهمّ الجوانب عن

وضع موارد البلد في لحظة ما، وتطوّر هذا الوضع سلباً أو إيجاباً مع مرور الوقت. نقول هذا مستوحين كلام أنشطين Einstein بأنّ كلّ شيء يجب أن يكون مبسّطاً قدر الإمكان، لكن ليس أكثر تبسيطاً من ذلك.

ومن أهمّ الأسباب لاحتساب عدد محدود من المؤشّرات الملائمة عن التنمية المستدامة:

أوّلاً: إنّ العمل الاجتماعيّ والبيئيّ في غياب إحصاءات ومؤشّرات كميّة تفصيليّة مناسبة يشبه من يدخل نفقاً مظلماً لا يعرف طوله أو جوانبه أو نهايته.

ثانياً: يساعد توفّر المؤشّرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الإقتناع بالعيش ضمن الإمكانات التي تسمح بها حدود وقواعد النظام البيوفيزيولوجيّ والبيئيّ المتاحة[٦].

ثالثاً: يساعد وجود مؤشّرات جيّدة في تقويم موضوعيّ لأداء الدولة في تحقيق أهدافها المعلنة.

رابعاً: المؤشّرات المبنيّة على منهجيّة واضحة ومتناسقة تسمح بمقارنة وضع التنمية المستدامة في بلد ما مع غيره من البلدان وتطوّر هذه الأوضاع مع مرور الزمن.

خامساً: توفّر مؤشّرات جيّدة يقوّي من قدرة الإعلام على مساهمة أكبر في تثقيف المواطنين والمسؤولين، وفي إحداث تغيير في الأوضاع نحو الأحسن.

٦– OECD Sustainable Development Indicators, 2-3 September 1999, pp. 12-13

٢-٣ النظرة الاقتصاديّة الجديدة لادخال الموارد البيئيّة في المحاسبة القوميّة

منذ أوائل التسعينات من القرن الفائت، وبالأخصّ بعد النصف الثاني منه، بدأت منظّمات دوليّة تابعة للأمم المتّحدة و"منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة" OECD تقدّم أطراً تحليليّة موحّدة للمحاسبة القوميّة تغطّي النشاطات والموارد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبشريّة. ومن أهمّ هذه المساهمات الاقتصاديّة المنحى، المساهمة التي ركّزت على تطوير مؤشّر إقتصاديّ موحّد قائم على مفهوم الثروة الوطنيّة national wealth ومفهوم الادّخار الصحيح genuine saving، والذي يتمّ احتسابه على أساس المعادلة التالية:

الإدّخار الصحيح = الدخل القوميّ الإجماليّ - قيمة استهلاك أصول رأس المال الماديّ (الاقتصاديّ) - قيمة استهلاك الموارد الطبيعيّة - قيمة الخراب الحاصل لموارد البيئة + الإنفاق على التعليم (والتدريب والبحث العلميّ)

فإذا أثبتت المعادلة أعلاه أنّ الادّخار الصحيح هو رقم موجب (+)، فعندها يمكن أن نستخلص أنّ الثروة الوطنيّة للبلد المعني تتزايد، شريطة أن تكون وتيرة الزيادة هذه أعلى من زيادة عدد سكّان البلد، ممّا يعني زيادة حقيقيّة في حصّة الفرد من الثروة الوطنيّة المتزايدة وارتفاعاً في مستوى معيشة المواطن. كما يعني ذلك أنّ موارد البلد على المستوى الكليّ لا تكون في حالة تناقص أو خطر. وبالمقابل، إذا جاء رقم الادّخار الصحيح رقماً سالباً (-)، فإنّ ذلك يعني أنّ البلد يعاني من استهلاك زائد في الأصول الرأسماليّة المتاحة للمجتمع، وهذا يعتبر تهديداً للتنمية المستدامة[٧]. وعلى الرّغم من

٧- Indicators and Information Systems for Sustainable Development, by Donella Meadows, A Report to the Balaton Group, September 1998, p. 22.

أهميّة مفهوم الادّخار الصحيح، فإنّه يجب أن يكون واضحاً أنّه بالرّغم من التقدّم الحاصل لاحتساب الموارد البيئيّة والأضرار الحاصلة لها، فلا يزال المجال واسعاً لإدخال دقّة أكبر بكثير في هذا الاحتساب. كذلك فإنّ المحاسبة القائمة على المعادلة أعلاه لا تأخذ بعين الاعتبار قضايا مهمّة للغاية، لأنّها تنطلق مثلاً من فرضيّة أنّ الموارد على أنواعها قابلة للاحلال فيما بينها باستمرار وبدون حدود من خلال تكنولوجيّات جديدة ومبدعة. وعلى أهميّة ذلك، فإنّ الواقع يبين أنّ الموارد تملك صفّة التكامل complementarity أكثر من إمكانيّة الإحلال substitutabilty، خصوصاً عندما يكون استخدام الموارد قد قطع شوطاً بعيداً. وإنّه في لحظة من عدم التثّبت uncertainty، وبالأخصّ بالنسبة لبعض الموارد البيئيّة والطبيعيّة التي لا يبدو أنّ لها بدائل، على الأقلّ في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، وكذلك بالنسبة للآثار البيئيّة غير القابلة للقلب irreversible، ففي حالات كهذه، يجب أن يغلب الحذر والحيطة للمستقبل وعدم المجازفة والمغامرة. وبالتالي، يجب العمل على منع استنفاد مثل هذه الموارد المحدودة الكمّ والكبيرة النفع.

٣- دور الجامعات في التنمية المستدامة

إنّ دور المؤسّسات التعليميّة والتربويّة على جميع مستوياتها مهمّ للغاية لتربّي أجيالاً جديدة تتعامل مع الطبيعة والبيئة برفق ومعرفة، ولتكون القدوة لفئات المجتمع المختلفة التي لم تنل قسطاً وافياً من العلم والمعرفة. أوَ لم تكن التربية البيئيّة في صغرها وشبابها تلعب الدور المركزيّ المتوقّع منها اليوم؟ كما أنّ الجامعات يمكن أن تكون الحاضن الأوّل للأبحاث النظريّة والتطبيقيّة التي تخدم أهداف التنمية المستدامة. كما يمكن أن تكون المكان المفضّل لجمع إمكانيّات المجتمع الكامنة من منظّمات أهليّة ومن روّاد القطاع

الخاص والعام والباحثين للحوار والتدريب ولإيجاد حلول عمليّة لمشاكل البيئة والمجتمع. وما هذه الندوة إلاّ عبارة عن خطوة متواضعة في هذا الاتجاه. كما أنّ القرار الذي اتخذته جامعة سيّدة اللويزة منذ أسابيع بدراسة إقامة مركز لبحث قضايا الماء والطاقة والبيئة هو خطوة في الإتجاه الصحيح أيضاً. كذلك هناك إتجاه عالميّ حديث في إدخال برامج متكاملة لإدارة البيئة وتقويم العوامل والآثار المتعلقة بها في لبّ برامج كليّات جامعيّة عدّة، وبالأخصّ في برامج كليّة إدارة الأعمال.

٤- ملاحظات عن وضع التنمية المستدامة في لبنان

يجب أن نتذكّر أوّلاً أنّنا عندما نتكلّم عن الموارد والسلع الطبيعيّة والبيئيّة إنّما نتكلّم عن نوع خاص من الموارد والسلع، وليس كالموارد والسلع الإقتصاديّة العاديّة التي تمرّ بالسوق التجاريّة لتحديد قيمها وأسعارها من خلال آليّة العرض والطلب. وإنّما نحن نتعامل هنا مع موارد وسلع يستحيل، أو يصعب، أو لا يجوز تملّكها الخاص من قبل أفراد أو مؤسّسات خاصّة، كما لا يجوز تركها لآليّة السوق غير المتاحة أصلاً، نظراً لأنّها موارد وسلع عامّة public goods قادرة على خلق "وفورات" أو "تكاليف" خارجيّة external economies and diseconomies، وبالتّالي لا تستطيع آليّة السوق التعامل معها بفعاليّة بحيث توزّع المنافع على من يستحقّها، وتعاقب من يلحق الضرر بالموارد الطبيعيّة والبيئيّة وتجبره على التعويض عن الضرر الذي سبّبه. ويسمّي علماء الاقتصاد حالات من هذا القبيل بحالات من "فشل السوق" market failure. وعلى سياسات الدولة أن تكون من الذكاء والخبرة في التعامل مع هكذا حالات لكي لا تتحوّل من حالات "فشل السوق" إلى حالات "فشل السياسات" الحكوميّة .

والواقع أنّ التنمية المستدامة في لبنان تعاني من نقاط ضعف أساسيّة سواء في جوانبها الإقتصاديّة أو الاجتماعيّة أو البيئيّة أو البشريّة. فالنموّ الاقتصاديّ شبه غائب منذ سنوات، والتنمية المتوازنة بقيت شعاراً فارغاً، والوضع البشريّ المعبّر عنه بِ **مؤشّر التنمية البشريّة HDI** البالغ ٠,٧٥٨ في عام ١٩٩٩ يضع لبنان في مرتبة وسط بين دول العالم، أي في مرتبة ٦٥ من أصل ١٦٢ دولة، في حين أنّ أداء لبنان إقتصادياً يضعه في مرتبة ٧٨ بين الدول نفسها(٨). وهذا يبيّن أنّ أداء الاقتصاد اللبنانيّ في السنوات الأخيرة جاء أسوأ من أدائه الاجتماعيّ، على تواضعه. ولا توجد أرقام ومؤشّرات دقيقة عن وضع شامل للبيئة في لبنان يمكن مقارنتها بمؤشّرات الدول الأخرى، إلاّ أنّه لا يصعب حتى على المراقب العابر ملاحظة الوضع الكارثيّ للبيئة في لبنان. وبالرّغم من الوعي المتزايد عند أغلبيّة الناس بهذا الوضع المخزي للبيئة في لبنان، إلاّ أنّ هذا الوعي لا يترجم في الغالب بسلوك فعليّ من قبل المواطنين للتعامل مع الطبيعة والبيئة بشكل متحضّر.

وبالرّغم من ذلك يجب على ناشطي البيئة ألاّ يقعوا فريسة "**الأصوليّة البيئيّة**" وينسوا أنّهم دعاة تنمية مستدامة تقوم على التوفيق بين المتطلّبات والأهداف الاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعيّة والبشريّة في آن معاً. أي التوفيق من جهة بين توفير فرص عمل كافية ومستوى معيشة لائق للمواطنين، وضرورة إستدامة التنمية من خلال المحافظة على البيئة والتعامل مع الطبيعة بحنان وانسجام من جهة ثانية.

وإذا كان من الصحيح أنّ لبنان في حاجة إلى استكمال تشريعاته البيئيّة، وإلى إعطاء الدور المركزيّ لوزارة البيئة على مستوى الدولة وإلغاء تضارب

٨- نفس المرجع، ص ١١.

صلاحيّاتها مع الوزارات الأخرى، إلاّ أنّ كلّ ذلك، وإن كان ضرورياً، فلن يكون كافياً، لأنّ وجود طبقة سياسيّة فاسدة كالتي تحكم لبنان اليوم، والتي لا يهمّها إلاّ مصالحها الخاصّة الضيّقة الآنيّة والأنانيّة، تجعل من تدخّلاتها اليوميّة لحماية المعتدين على البيئة العقبة الأساسيّة في طريق تطبيق القوانين البيئيّة. وهكذا، وفي التحليل النهائيّ، ستبقى مقاربات البيئة في لبنان عبارة عن عمل ترقيعيّ يخطو خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء إلى أن تتمّ إقامة دولة تستحقّ اسمها وتحترم قوانينها لتكون في ذلك قدوة للمواطنين.


جامعة سيدة اللويزة
NDU
التجمع اللبناني لحماية البيئة
قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة :
ما لها وما عليها

المهندس مالك غندور
أمين سر التجمّع اللبنانيّ لحماية البيئة
جمعيّة «أمواج البيئة»

تقرير عن قمّة الأرض للتنمية المستدامة
جوهانسبرغ - جنوب أفريقيا

بعد مرور عشر سنوات على قمّة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو، حيث كان المجتمعون ومَن حَولهم يصرفون يوميّاً ما يعادل مصروف أفريقيا السنويّ من الأوراق، انطلقت القمّة الثانية في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا). خلال السنوات العشر تلك تغيّر الكثير، وإنْ كان الجوهر مازال ثابتاً. والحركات البيئيّة تطوّرت إلى درجة كبيرة، وكان ذلك واضحاً من خلال التحالف بين الحركات المناهضة للعولمة والحركات البيئيّة، واستطاع هذا التحالف رغم التعتيم الإعلاميّ أن يحصل على تأييد شبابيّ كبير من حول العالم.

أمام مشهد التحالفات والتكتّلات القائمة في هذا العالم من خلال ما جرى خلال قمّة الأرض في جوهانسبرغ، تتكوّن لوحة سورياليّة، في ما يتعلّق بالقيم والمصالح، يتألّف في إطارها من الدول والقوى ما يفترض أن لا جامع بينها ولا مودّة. على سبيل المثال، ما يسمّى بالعالم الغربيّ، أوروبا والولايات المتحدة، بدا ممزّقاً ومفكّك الأوصال في خلال قمة الأرض، بعيداً كلّ البعد عن تشكيل كتلة متجانسة أو متقاربة. هذا في حين وجدت واشنطن نفسها في ما يتعلّق بعدد من النقاط الأساسيّة مع قوى ودول درجت على مناصبتها عداء إستراتيجيّاً وتنخرط معها، أو مع بعضها، في مواجهات مفتوحة.

ظهر ذلك حيال مسألتين اثنتين، أولاهما المتعلّقة بمصادر الطاقة المتجدّدة، تلك التي سعى أنصار البيئة وبلدان الاتحاد الأوروبيّ إلى نيل تعهّد بشأنها، يتمّ إدراجه في الوثائق الختاميّة للمؤتمر، ويقتضي ببلوغها نسبة ١٥٪ من مجمل استهلاك الطاقة في العالم لدى حلول سنة ٢٠١٠. لكنّ المسعى ذلك مني بالفشل، بفعل تحالف وثيق نشأ بين الولايات المتّحدة (وإلى جانبها اليابان) من جهة، وبين البلدان الأعضاء في منظّمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) من جهة أخرى.

أمّا النقطة الثانية التي ظهر بشأنها تحالف غير معهود، والمتعلّقة بالصحّة وتحديداً بصحّة المرأة، تلك التي جاء في خطّة العمل التي أقرّها المؤتمر بأنّها يجب أن تبقى خاضعة "للقوانين الوطنيّة وللقيم الثقافيّة والدينيّة"، ما يعني إستثناءها من حقوق الإنسان. والصياغة تلك، والتي تبدو في ظاهرها بريئة، تخفي في واقع الحال خلافاً جوهريّاً بين أعضاء الأسرة الدوليّة حول مسائل حيويّة، إذ إنّ تبجيل خصوصيّة القوانين والقيم، على النحو المذكور، يعني ببساطة الإعتراض على الإجهاض، ويعني كذلك إقراراً ببعض الممارسات الأخرى في حقّ المرأة، تلك التي تراها بعض الثقافات ناجزة الشرعيّة، وتعتبرها فلسفة حقوق الإنسان مخلّة بحقوق المرأة، مجحفة، وتحطّ من شأنها. على رأس تلك الممارسات (ختان المرأة)، ذلك المنتشر في ٢٨ بلداً أفريقيّاً وفي عدد من بلدان الشرق الأوسط وآسيا؛ وتقول الإحصاءات إنّ تلك العمليّات تجري في الغالب في ظروف صحيّة مذريّة، تعرّض للخطر مليوني فتاة سنويّاً، أي ستة آلاف فتاة في اليوم الواحد. وفي هذه الحالة أيضاً، وجدت الولايات المتّحدة نفسها، وهي التي تعترض على الإجهاض جنباً إلى جنب مع دول مثل الفاتيكان، بل كذلك إلى جانب دول وأوساط إسلاميّة محافظة مثل إيران أو سواها، وفي مواجهة بلدان يفترض بأنّها

تشاطرها نفس الخلفيّة الثقافيّة مثل بلدان الإتحاد الأوروبيّ وكندا وسويسرا وأستراليا، ناهيك عن المنظّمات النسويّة في العالم وداخل الولايات المتحدة نفسها.

لقد صدر عن القمّة بيان سياسيّ، وخطّة عمل، تضمّنا مجمل المحاور الأساسيّة التي انتظم المؤتمر من أجل البحث فيها. لكنّ تعداد تلك المحاور يكاد أن يكون تعدّداً لمظاهر الإخفاق بشأنها، على نحو كامل أو جزئيّ. ففي ما عدا موضوع مصادر الطاقة المتجدّدة، أشارت الوثائق الختاميّة إلى قضيّة الماء، متعهّدة بالعمل على تخفيض عدد المحرومين منه إلى النصف في حدود سنة ٢٠١٥، ولكنْ مع تجنّب اعتبار الماء مورداً مشتركاً للبشريّة، وهو ما يشكّل "تناسياً" غير بريء إذا ما تذكّرنا تلك الوجهة التي بدأت تفعل فعلها في عدد البلدان نحو خصخصة الموارد المائيّة، وتحويلها إلى بضاعة لا تخضع إلاّ إلى قانون السوق. كذلك الشأن بالنسبة إلى صيانة تنوّع الأحياء والحفاظ على الثروة الحيوانيّة والسمكيّة، وإلى مكافحة الفقر، والتعهّد بتخفيض عدد من يعيشون على دخل دون الدولار الواحد في اليوم إلى النصف مع حلول سنة ٢٠١٥، وإلى الحدّ من استخدام المواد الكيماويّة، خصوصاً المبيدات الزراعيّة، وإلى الحفاظ على مناخ الأرض والخدمات الصحيّة. كلّ تلك النقاط تمّ تأكيد الحرص عليها، في تلك الوثائق الختاميّة، ولكن على نحو لا يلزم أحداً بشيء، إذ لم تشفعها موازنات ترصد لتلك الأغراض، ولا آليّات توضع من أجل تنفيذها، ولا روزنامة تحدّد مراحل تطبيقها. وهكذا، وفي نهاية الأمر وبالرّغم من اعتراض المعترضين، مثّلت تلك الوثائق الختاميّة، وإن على نحو ضمنيّ، إقراراً بالرؤية الأميركيّة، تلك التي تعتبر أنّ "اليد الخفيّة للسوق" هي القمينة بمفردها بحلّ كلّ مشاكل كوكبنا.

أمّا الانتصار الوحيد الذي سجّل على حساب الولايات المتّحدة، فقد جاء على هامش المؤتمر، وتمثّل في تعهّد روسيا وكندا، وكذلك الصين، بالمصادقة على اتفاقيّة كيوتو حول البيئة.

وفي نهاية القمّة، بدا الإحباط واضحاً على وجوه المشاركين فيها من ممثّلي المجتمع المدنيّ والمنظّمات غير الحكوميّة، فتظاهر عدد كبير من النشطاء احتجاجاً على ما اعتبروه فشلاً لأعمال القمّة، ومنهم من انسحب من المقرّ الرئيسيّ تعبيراً عن رفضهم لسير أعمال المؤتمر والتسويات التي حصلت على غير صعيد، ولضعف التأثير الذي ستتركه القمّة على أجندة التنمية المستدامة. لكنْ، وبالرّغم من مشاعر الخيبة والإحباط التي انتشرت بين نشطاء المجتمع المدنيّ، تصاعدت بعض الأصوات المتفائلة التي رأت أنّ المجتمع المدنيّ حقّق بعض النجاح في هذه القمّة، حيث نجح في رفع الصوت عالياً ضدّ العولمة والخصخصة، وحيث تمّ تطويق العديد من خطط منظّمة التجارة العالميّة، كما تمّ منع صدور وتمرير بعض القرارات الخطيرة على غير صعيد، مشيرين إلى بعض التقدّم الذي حصل في مجالي الصحّة والحياة والحقوق الأساسيّة للإنسان، ولو كان ذلك على حساب بعض التنازلات في موضوع الطاقة على سبيل المثال. هذه الأصوات، في الاجتماع التقييميّ الأخير، عبّرت عن غضبها بسبب توزّع جهود المجتمع المدنيّ في عدّة مواقع في المدينة، وبسبب منع بعض النشطاء من دخول المقرّ الرسميّ في "ساندتون".

كما يرى البعض أنّ المؤتمر شكّل فرصة ذهبيّة للعديد من المنظّمات الأهليّة والشبكات للإتصال بعضها مع بعض، والاتّفاق على خطط واستراتيجيّات عمل مستقبليّة. ورأت منظّمات أخرى متفائلة أنّ أنشطتها خلال المؤتمر قد

نجحت في رفع الوعي بضرورة خضوع الشركات المتعدّدة الجنسيّة للمحاسبة والشفافية وأهميّة الحكم الصالح ومخاطر العولمة.

من جهة أخرى، تذمّر البعض من عدم وجود جداول واضحة ومواعيد للمحاضرات والندوات، بشكل مكتمل وواضح، ما أدّى إلى اختلاط الأهداف وغياب الجهود المشتركة وتشتّت مواضيع النقاش، في حين ارتفعت أصوات عديدة للسؤال عن هويّة من اختاروا الموقع الذي تمّت فيه القمّة، وعن اختيار هذا البعد الجغرافيّ والسياسيّ بين المجتمع المدنيّ والمؤتمر الرسميّ. كما طرحت تساؤلات عديدة حول الأسباب التي دفعت العالم إلى الانتظار عشر سنوات بعد القمّة الأولى في الريو العام ١٩٩٢ من دون أن تنفّذ مقرّراتها، ولماذا هناك حاجة إلى مؤتمر بمثل هذه الضخامة والتكاليف الماليّة العالية جدّاً، لنقاش قرارات تمّ الاتفاق عليها منذ مدّة طويلة؟

"لقد فشلت القمّة في تحديد أنظمة محاسبة عالميّة، وخاصّة للدول الغنيّة والقويّة. ولا تزال نقطة الضعف الرئيسيّة تكمن في عدم التوصّل إلى خطّة عمل محدّدة الأهداف، وذات جدول زمنيّ واضح، وبتكلفة ماليّة محدّدة". وهذا ما يجمع عليه العديد من المصادر التابعة لأعمال القمّة. وهذا يعني فشلاً ذريعاً "لقمّة التنفيذ"، كما كان مفترضاً أن تكون قمّة جوهانسبرغ.

وجهد المراقبون، عقب صدور النصوص النهائيّة، في البحث عن عناصر جديدة. فتبيّن أنّ "الخطّة التنفيذيّة"، وهي الوثيقة الأبرز التي أقرّتها القمّة ورفعتها إلى الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة، احتوت ثلاثة أهداف محدّدة: خفض عدد الناس الذي يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحيّ إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥، وقف استنزاف الثروة السمكيّة بحلول سنة ٢٠١٥ أيضاً، ووقف إنتاج بعض الموادّ الكيميائيّة الأكثر سُميّة بحلول سنة ٢٠٠٥.

والنصّ التوافقيّ عن "صندوق التضامن العالميّ للقضاء على الفقر" جاء في النهاية بلا محتوى حقيقيّ، إذ شدّد على "الطابع الطوعيّ للتبرّعات".

وأمّا مبادرات الشراكة بين القطاعات الحكوميّة والأهليّة والخاصّة، فتبيّن، عند إجراء الحساب النهائيّ لها بعد انتهاء القمّة، أنّها لم تتجاوز ٢٣٥ مليون دولار؛ وكان من المتوقّع في اليوم الأخير أن تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار. والمبلغ في الحالين ضئيل جدّاً مقارنةً بالتوقّعات.

ولمواجهة إخفاقها في تحديد جدول زمنيّ وأهداف معيّنة لتطوير مصادر الطاقة المتجدّدة، طرحت المجموعة الأوروبيّة رسميّاً مبادرة خاصّة بالاشتراك مع معظم الدول الأخرى في القارّة الأوروبيّة إضافة إلى البرازيل. وتقوم المبادرة على اعتماد خطّة زمنيّة وتخصيص تمويل من دون مشاركة أميركيّة، لتطوير استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة داخل الدول المشاركة، ومساعدة الدول النامية في اعتماد الطاقة المتجدّدة وخصوصاً الشمس والرياح والميثان. وهذا سيساعد على توفير الكهرباء للمناطق الريفيّة التي لا تصل إليها الشبكات العامّة.

ويرى المراقبون في هذه الخطوة بداية لمبادرات إنمائيّة دوليّة تقودها أوروبا في مواجهة الموقف الأميركيّ المنفرد.

وتبقى تمنيّات قمّة الأرض الثانية، وحتّى أهدافها النبيلة، في انتظار مبادرات تضع آليّة للتنفيذ وتلتزم التمويل. وكان من المأمول أن يوضع إطار عمليّ لتحقيق هذه المهمّة على مستوى القمّة الدوليّة، لا تركها للمبادرات الطوعيّة.

إعلان بيروت
للمنظّمات غير الحكوميّة
حول أولويّات قضايا التنمية المستدامة
حزيران ٢٠٠٣

في ختام المنتدى العربيّ للمنظّمات غير الحكوميّة لمتابعة مقرّرات قمّة التنمية المستدامة في جوهانسبرغ، والذي عقد في بيروت في ٤ و٥ حزيران ٢٠٠٣ بالتعاون بين الشبكة العربيّة للبيئة والتنمية والتجمّع اللبنانيّ لحماية البيئة ومؤسّسة فريدريش إيبرت وبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة *UNEP* (مكتب غرب آسيا)، صدر إعلان بيروت للمنظّمات غير الحكوميّة حول أولويّات قضايا التنمية المستدامة، وجاء فيه:

نحن المشاركين في اللقاء العربيّ للمنظّمات غير الحكوميّة لمتابعة قرارات قمّة التنمية المستدامة بجوهانسبرغ (سبتمبر ٢٠٠٢) والذي عقد في بيروت في ٤ و٥ يونيو ٢٠٠٣، نقدّم جزيل شكرنا وتقديرنا لبرنامج الأمم المتّحدة للبيئة غرب آسيا ومؤسّسة فريدريش الألمانية بمصر ولبنان، وكذلك الحكومة اللبنانيّة والتجمّع اللبنانيّ لحماية البيئة على كرم الضيافة وعلى ما قدّموه من تسهيلات في سبيل عقد هذا اللقاء، ونؤكّد على ما يلي:

- اقتناعاً منّا بأهميّة إعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئيّ العربيّ ٢٠٠١، والإعلان العربيّ بشأن التنمية المستدامة ٢٠٠٢، ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربيّة ٢٠٠٢، وعلى أهميّة بلورة الأولويّات العربيّة

التي تضمّنتها هذه الإعلانات إلى برامج ومشاريع عمل قابلة للتنفيذ تحت مظلّة جامعة الدول العربيّة، وبالتنسيق مع الجهات والمنظّمات الإقليميّة والدوليّة المعنيّة،

■ واستناداً إلى مقرّرات قمّة التنمية المستدامة في جوهانسبرغ ٢٠٠٢، ولاسيّما في مجالات القضايا البيئيّة الخمسة التي طرحها الأمين العام للأمم المتّحدة السيد كوفي عنان، والتي اعتبرت بمثابة عقد عمل للعقد الحاليّ،

■ واعتماداً على ما جاء في إعلان تونس للمشاركين في اللقاء العربيّ المتوسّطيّ للمنظّمات غير الحكوميّة والصادر في ٣١ مارس ٢٠٠٢، والذي نظّمته الشبكة العربيّة للبيئة والتنمية بتونس، وكذلك ما جاء في إعلان المنتدى الثاني للشبكات والجمعيّات الأهليّة العربيّة ومنظّمات الشباب عمّان ١٨ يوليو ٢٠٠٢، وكذلك ما جاء في إعلان المنظّمات غير الحكوميّة في العالم العربيّ والمشاركة في أعمال قمّة جوهانسبرغ سبتمبر ٢٠٠٢،

■ وإيماناً منّا بأنّ التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها والاستفادة من عوائدها إلاّ بتعزيز الشراكة المباشرة بين المنظّمات الدوليّة والحكوميّة وقطاع الجمعيّات الأهليّة والمجتمع المدنيّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

■ ومع تسجيلنا لعدم وجود خطط واضحة لتنفيذ مقرّرات قمّة التنمية المستدامة بجوهانسبرغ، (على الأقلّ حتّى الآن)، وتسجيلنا كذلك لالتزام الجمعيّات الأهليّة بتفعيل دورها في المشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة.

وعليه، فإنّنا ندعو:

■ تبنى خطط عمل تنمويّة تحقّق أهداف التنمية المستدامة، وتعزّز دور المنظّمات غير الحكوميّة والقطاع الخاص والمؤسّسات الأكاديميّة والشباب والمرأة، بالنسبة لقضايا المياه، حيث يصبح لهم

أوّلاً: الحكومات العربيّة إلى القيام بما يلي:

■ وضع خطط إجرائيّة وآليّات واضحة لتحقيق أهداف التنمية في الألفيّة، ومقرّرات قمّة التنمية المستدامة بجوهانسبرغ وإشراك المنظّمات غير الحكوميّة والمجتمع المدنيّ في تنفيذها.

■ حثّ الحكومات على التعاون فيما بينها، وإنشاء صندوق عربيّ لتمويل برامج ومشاريع المنظّمات غير الحكوميّة على الصعد الوطنيّة والإقليميّة.

■ تبنّي خطط عمل تنمويّة تحقّق أهداف التنمية المستدامة، وتعزّز دور المنظّمات غير الحكوميّة والقطاع الخاصّ والمؤسّسات الأكاديميّة والشباب والمرأة، بالنسبة لقضايا المياه، حيث يصبح لهم دور محدّد يقومون به في مجال تحقيق:

١- تغطية مياه الشرب للمناطق الريفيّة.

٢- تغطية الصرف الصحيّ للمناطق العمرانيّة والريفيّة.

٣- الإستخدام الأمثل لموارد المياه، وترشيد إستهلاكها في المناطق الصناعيّة والحضريّة والسياحيّة.

٤- حماية جودة المياه والقضاء على التلوّث.

٥- حماية الأنهار والبحيرات والترع ومجاري المياه من التلوّث.

٦- حماية المياه الساحليّة.

٧- تنفيذ شراكات للإدارة المتكاملة لموارد المياه.

٨- الإستفادة الكاملة من حصاد مياه الأمطار.

٩- الإستخدام الأمثل لموارد المياه.

١٠- ترشيد استخدام المياه الجوفيّة.

١١- تكوين اتجاهات وقيم نحو ترشيد استهلاك المياه في برامج التربية النظاميّة وغير النظاميّة.

ثانياً: المنظّمات الإقليميّة والدوليّة

- إدانة الاحتلال الأمريكيّ البريطانيّ، وتحميله نفقات إعادة تأهيل البيئة العراقيّة منذ ١٩٩١.
- إدانة الاحتلال الاسرائيليّ، وتحميله نفقات تأهيل البيئة الفلسطينيّة.
- تطبيق قرارات الأمم المتّحدة من أجل تحقيق الأمن والسلم في مناطق التوتّر في المنطقة العربيّة، باعتبارهما شرطين أساسيّين لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربيّة، إذ لا تنمية مستدامة في ظلّ الصراعات والحروب واستنزاف اقتصاديّات المنطقة العربيّة.
- تنفيذ مبادرة الشراكة في مجال التعليم في دول البحر المتوسّط للبيئة والاستدامة (المبادرة المتوسّطيّة)، والتي تركّز على المياه ومياه الصرف، والتي تتزعّمها اليونان، وبرنامج MAP، وبرنامج التعليم التابع للأمم المتّحدة، MIO-ECSDE، في المنطقة العربيّة.
- تحديد وتنفيذ الجزء العربيّ من مبادرة في أفريقيا (نيباد).

- دعوة برنامج الأمم المتّحدة للبيئة لتنفيذ مشروعاته في المنطقة العربيّة، ولاسيّما المتعلّقة بقضايا المياه.
- دعم الشبكة العربيّة للبيئة والتنمية، كإطار إقليميّ غير حكوميّ، لتعزيز التعاون بين الجمعيّات الأهليّة العربيّة، والمنظّمات الإقليميّة والدوليّة والجهات المانحة.
- كلّف المجتمعون الشبكة العربيّة للبيئة والتنمية بتأمين تنفيذ إعلان بيروت، لدى كلّ الجهات ذات العلاقة.

المحتوى



ISBN 9953-418-94-2

